

الكفاءة المصرفية وأثرها في القيمة السوقية/ دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2011 - 2020)

Banking efficiency and its impact on market value/An analytical study of a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2020 - 2011)

الباحث: جاسب ماراد كاطع

Jasb, Maard, Kata`a

e012046562@s.uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد

University of Karbala, College of
Administration and Economics

م.د. شيماء هادي نعمة الخفاجي

Shaima Hadi Neama Al Khafaji

Sheimaa.h@uokarbala.edu.iq

جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد

University of Karbala, College of
Administration and Economics

الباحثة: رحاب صفاء نجم

Rehab Safaa Najm

e012046464@s.uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد

University of Karbala, College of
Administration and Economics

المستخلص

يهدف البحث الحالي الى تسليط الضوء على اهم مؤشرات الكفاءة المصرفية المعتمدة في القطاع المصرفي العراقي بهدف تعزيز كفاءة عمل الأنظمة المصرفية العراقية والتي يمكن ان تحقق انعكاسات إيجابية مباشرة في تحسين القيمة السوقية للمصارف عينة البحث، حيث تم اختيار كل من (المصرف العراقي الأهلي، المصرف التجاري العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار) للمدة (2011 - 2020) وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى مخرجات البحث حيث اعتمد البحث الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات في البرنامج الاحصائي JASP (النسب المئوية والمتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الارتباط ومعامل الانحدار الخطي المتعدد واختبار F لمعرفة جودة النموذج القياسي واختبار T لمعرفة معنوية النموذج القياسي ومعامل التفسير R^2 في جدول تحليل التباين الأحادي وتم اختبار متغيرات البحث بوساطة اختبار P-value واختبار مشكلة الارتباط الذاتي (Durbin-Watson). وكانت أبرز النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الكفاءة المصرفية والقيمة السوقية. وتوصل البحث الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الكفاءة المصرفية والقيمة السوقية. وكانت أبرز التوصيات التي من المتوقع أن تساعد إدارات المصارف في الاهتمام الجاد بمعرفة وترسيخ الكفاءة المصرفية في مجال العمل المصرفي التقليدي منه والحديث، لما لذلك من أهمية كبيرة في تحسين القيمة السوقية للمصارف عن طريق توسيع الرقعة الجغرافية للمستفيدين من الخدمات المصرفية، ومن ثم جذب المزيد من الافراد والشركات المحلية التي قد تكون مستبعدة عن الوصول للخدمات المصرفية، ولضمان تحقيق المزيد من الربحية مما يعني قدرة هذه المصارف للتوسع في مخرجاتها من حيث الخدمات وكذلك استحداث الفروع الذي يمثل مؤشرا إيجابيا للقيمة السوقية في المصارف العراقية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الكفاءة المصرفية، القيمة السوقية.

Abstract

The research aims to shed light on indicators of banking efficiency in the Iraqi banking sector to enhance the efficiency of Iraqi banking systems and achieve positive implications for improving the market value of the banks. The research sample consists of five banks for a period of ten years. Adopting the descriptive analytical approach to reach the research outcomes. Statistical methods were adopted to analyze the data in the JASP statistical program (weighted arithmetic mean, standard deviation, correlation coefficient, multiple linear regression coefficient, F test to determine the quality of the standard model, T test to determine the significance of the standard model, and the R^2 interpretation factor in the one-way analysis of variance table. The research variables were tested using the P-value test.). The most notable results are

that there is a statistical correlation between banking efficiency and market value. The research found a statistically significant effect of banking efficiency on market value. The most prominent recommendations expected to help bank administrations include the need to pay attention to indicators of banking efficiency in banking, due to the importance of improving the market value of banks, expanding the geographical area of beneficiaries, attracting individuals and local companies excluded from access to banking services, and to ensure continued profitability. The ability of banks to expand their outputs and create branches is reflected positively in the market value of Iraqi banks.

Keywords: banking efficiency indicators, market value.

المبحث الأول منهجية البحث العلمي

مشكلة البحث

تعد تجربة القيمة السوقية من أهم التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي العراقي فضلا عن كونها من المتغيرات الحديثة الدخول الى البيئة المصرفية، حيث ان العمل المصرفي مقتصر على تقديم الخدمات التقليدية ما بين قبول الودائع ومنح القروض، وبالتالي فان ادخال متغير القيمة السوقية مع مؤشرات الكفاءة المصرفية قد يصاحبه الكثير من الصعوبات عند العمل في بيئة تحيط بها الكثير من الازمات الاقتصادية والسياسية والاضطرابات المالية مثل بيئة العمل المصرفي داخل العراق. ينطلق البحث من مشكلة تركز على عدد من التساؤلات وهي: هل تسهم مؤشرات الكفاءة المصرفية في تحسين القيمة السوقية للمصارف العراقية عينة البحث. ما مدى اهتمام المصارف العراقية في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية وتطويرها؟ هل تهتم المصارف العراقية بجميع مؤشرات الكفاءة المالية؟ وكيف يتم قياس الكفاءة المصرفية لدى القطاع المصرفي؟

اهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى بيان الكثير من الأهداف وهي:

1. بيان دور واهمية كل مؤشرات الكفاءة المصرفية
2. بيان دور واهمية القيمة السوقية للمصارف التجارية
3. تحليل الكفاءة المصرفية للمصارف عينة البحث
4. معرفة أثر مؤشرات الكفاءة المصرفية في تحسين القيمة السوقية للمصارف عينة البحث.
5. معرفة هل يوجد علاقة الارتباط بين مؤشرات الكفاءة المصرفية والقيمة السوقية للمصارف عينة البحث.

فرضيات البحث

يقوم هذا البحث على فرضيتين رئيسيتين هما:

الفرضية الرئيسية الأولى: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الكفاءة المصرفية في القيمة السوقية للمصارف عينة البحث)

الفرضية الرئيسية الثانية: (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لمؤشرات الكفاءة المصرفية في القيمة السوقية للمصارف عينة البحث)

أهمية البحث

تستمد أهمية البحث الحالي من أهمية موضوع مؤشرات الكفاءة المصرفية وهي (نسب الربحية ونسب السيولة ونسب التوظيف ونسبة كفاية راس المال) ودور هذه المؤشرات في تعزيز القيمة السوقية للمصارف عينة البحث وانعكاس ذلك في الأنشطة المصرفية داخل القطاع المصرفية العراقي، حيث ممكن ان تسهم مؤشرات الكفاءة المصرفية وفي تحسين جودة الخدمات المصرفية لفئات مستهدفة من الزبائن فضلا عن تعزيز السيولة والتدفقات النقدية مع زيادة ربحية المصرف والجانب الايرادي مع درجة الملاءة المالية فيه. ومن هنا يمكن تقديم أهمية البحث وفقا للصياغة التالية هو ان مؤشرات الكفاءة المصرفية تسهم في تحسين القيمة السوقية للمصارف عينة البحث.

أدوات البحث

1. أدوات الجانب النظري: تم الاعتماد على البحوث ورسائل الماجستير واطاريج الدكتوراه والدوريات العلمية ذات العلاقة بمتغيرات البحث الحالي عن طريق شبكة المعلومات الدولية.
2. أدوات الجانب الميداني: تم اعتماد التقارير المالية السنوية الصادرة في موقع هيئة سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2011 - 2020) لكل مصرف من المصارف عينة البحث.

الأساليب والوسائل الإحصائية المستخدمة في البحث:

اعتمد البحث على مخرجات البرنامج الإحصائي JASP في اختبار الفرضيات وتحليل الأثر وعلاقة الارتباط بين مؤشرات الكفاءة المصرفية والقيمة السوقية للمصارف عينة البحث. حيث اعتمد البحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية (مخرجات مؤشرات الكفاءة المصرفية باستخدام برنامج الأكسيل مع حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتحليل الأثر وتحليل الارتباط معامل بيرسون ومعامل التفسير R^2 واختبار T واختبار F، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد المقدر مع احتساب قيم الفا وبيتا المتغيرات المستقلة) فضلا عن تحليل مشكلة الارتباط الذاتي للمتغيرات المستقلة.

المبحث الثاني الإطار النظري للبحث

مفهوم الكفاءة المصرفية وأهميتها

تحظى الكفاءة المصرفية أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والمختصين في مجال العمل المصرفي نظرا للدور الفعال للخدمات التي يمكن تقديمها للزبائن وتسهيل التعامل مع المصرف والذي ينعكس بشكل إيجابي على مخرجاته، حيث ان الاهتمام المتزايد بمؤشرات الكفاءة المصرفية يقدم الكثير من الدعم نحو يسر المصرف بخطى واسعة نحو الامام اذ يتمكن من تحسين التدفقات النقدية وإدارة التعاملات المالية، فالمصرف هنا يمكن عده مصرفا كفوءا لتمكنه من فرض السيطرة على تقنيات الوساطة المالية بجدارة. يمكن تعريف الكفاءة المصرفية بانها قدرة المصرف وامكانيته على تحقيق أعظم خدمات مالية في ظل مجموعة من الموارد المتاحة والمتوفرة لديه (عبد الرضا، 2022: 5)، فالكفاءة المصرفية في التوظيف الأمثل للموارد المالية والبشرية المتنوعة لتحقيق أقصى المخرجات، او هي تحقيق أقصى المخرجات بأدنى التكاليف الممكنة (عطار، 2013: 9).

يحظى موضوع كفاءة المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بأهمية كبيرة لما له من قدرة على توجيه موارد المصارف نحو الاستراتيجيات التي يمكن ان تقود مسار المصارف نحو المخرجات المخطط لها وتصحيح الانحرافات في العمل وبالتالي تأتي أهمية الكفاءة المصرفية من مدى نجاح المصرف في الحفاظ على بقاءه والأسواق واستمراريته في كيفية تقديم خدمات مصرفية ذات جودة بطريقة تهدف الى تعزيز ربحيته بأقل التكاليف الممكنة (حسن، 2019: 5)، ويمكن تلخيص أهمية الكفاءة المصرفية بالنقاط التالية:

1. من خلال الالتزام بمؤشرات الكفاءة المصرفية يمكن العمل بمعدل كفاية راس المال مناسب تحدده إدارة المصرف لتجنب المخاطر المالية ومخاطر الاعمال. (عبد الله، 2019: 223)
2. تأتي أهمية الكفاءة المصرفية من العلاقة التي تسعى اليها إدارة المصرف في تحقيق الترابط الصحيح عند استخدام الموارد المتاحة مع عوامل الانتاج الأمثل (المخرجات)، اذ ينبغي ان يتمتع مسار هذه العملية بالرشاد والاستخدام الأمثل لتلك الموارد (حسن، 2019: 5).

مؤشرات الكفاءة المصرفية

1. نسب الربحية: يمكن احساب نسب الربحية اعتمادا على المعادلات التالية:

$$1.1. \text{ معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} * 100$$

$$1.2. \text{ معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100$$

2. نسب السيولة: ويمكن احتساب نسبة السيولة النقدية كما في المعادلة التالية

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية وما في حكمها + الاستثمارات}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100$$

3. نسبة التوظيف: يمكن احتساب نسبة التوظيف من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل توظيف الموارد} = \frac{\text{اجمالي الاستثمارات}}{\text{اجمالي الودائع + حق الملكية}} * 100$$

4. نسب كفاية راس المال:

مفهوم القيمة السوقية وكيفية قياسها

يختلف مصطلح السعر عن القيمة، حيث يمثل السعر مقدار ما يتوجب ان يدفع للسهم وقد يكون السعر عادل او غير عادل، اما القيمة فهي ما يحصل عليه المستثمر عند الاستثمار في مجال استثماري معين ومن ثم فان قيمة أي مصرف تقاس بقيمة موجوداته ومطلوباته (قيمة المصرف = قيمة حقوق الملكية + قيمة الدين) (Trefor & Neal, 2004: 290)، تعرف قيمة المصرف هي القيمة السوقية المقدره من حيث الاموال في تاريخ معين مع الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة من العوامل هي المخاطرة الكلية والدخل المتوقع والوقت (Deev, 2011: 33)، يمكن أيجاد القيمة السوقية للمصرف من خلال العوائد الغير الاعتيادية التي يمكن ان تنتج عن رأس المال المستثمر من المساهمين (Fiordelis & Molyneux, 2010: 119)، ينصب اهتمام إدارة المصرف بالقرارات والسياسات التي تؤثر على تمويل الاستثمارات التي قد تنعكس في قيمة المصرف فالقيمة السوقية للمصرف كثيرة التذبذب كونها غير مستقرة وتتغير باستمرار لارتباطها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الانتماء وحجم الطلب (Gross, 2006: 1-2). المستثمر في الأسواق المالية الى القيمة السوقية للمصرف على انها القيمة التي تمثل نجاح المصرف او فشله خلال المستقبل القريب (الهاشمي والجوري، 2017: 8). تعد الكفاءة من اهم معايير تقييم أداء الأسواق المالية والإنتاجية (Gerlof, 1985, 31). وتقاس كفاءة الأسواق بمؤشرات سلوكية وكمية (Robins, 1990, 31). يمكن قياس القيمة السوقية للسهم من خلال ضرب عدد الاسهم العادية في سعر اغلاق سهم المصرف في نهاية مدة معينة قد يكون سعر الاغلاق ليوم او سعر الاغلاق سنة مالية، يشير ارتفاع القيمة السوقية للسهم إلى كفاءة المصرف من جهة، كما يشير كل من زيادة حجم التداول في الاسواق المالية وعدد المصارف المدرجة في البورصة الى كفاءة السوق المالية من جهة ثانية (Schlichting, 2008: 182).

العوامل المؤثرة في القيمة السوقية

يوجد الكثير من العوامل التي تؤثر في القيمة السوقية لاسهم المصرف، وهذه العوامل ان كانت منفردة او مجتمعة سيكون لها تأثير في تحديد القيمة السوقية، كما يرجع اليها سبب عدم ثبات القيمة السوقية لاسهم المصرف، ويمكن ذكر هذه بعض من هذه العوامل بالرغم من اختلاف الباحثين في مجال الاستثمار والعمليات المالية على احصائها بعدد محدد، وهي:

- 1. سعر الفائدة:** تلعب دورا كبيرا عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار كما لها أهمية كبيرة فذ كل من سياسات توزيعات الأرباح وعمليات تقييم الأوراق المالية. انخفاض أسعار الفائدة قد يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح وتحسين أداء الأسواق (العيسى وآخرون، 2017: 222)، الا انه قد يكون لأسعار الفائدة تأثيرا عكسيا على أداء الأسواق المالية (Pradhan & Dahal, 2016: 2).
- 2. معدل التضخم:** أحد اهم المتغيرات الاقتصادية التي لها دور كبير في أداء الأسواق المالية من خلال القيمة السوقية للأسهم العادية (Shubiri, 2010: 139). يرى (Fisher, 1930: 4) طبيعة أسواق الأوراق المالية باعتبارها مستقلة عن توقعات التضخم، مما يعني أن الأسعار والتضخم يجب أن يتحركا في نفس الاتجاه، حيث ان معدل الفائدة الاسمي المتوقع على الأسهم يتكون من عنصرين، معدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم المتوقع (Pradhan & Dahal, 2016: 3). الا ان يتسم معدل التضخم بالتذبذب العالي كما يمثل حافرا قويا لأداء المستثمرين والشركات للمساهمة في أداء الأسواق الا ان تمثل حافرا ضعيفا للمدخرين للمشاركة في الاسواق (Kieso & Warfield, 2016: 41).
- 3. عرض النقد:** في الاقتصاد، يشير المعروض النقدي أو الرصيد النقدي الى المبلغ الإجمالي للعناصر النقدية المتاحة في الاقتصاد في وقت محدد، حيث تشمل عادة العملة المتداولة والودائع تحت الطلب (الموجودات التي يمكن للمودعين الوصول إليها بسهولة عن طريق قوائم المؤسسات المالية). ان التغيرات في عرض النقد له تأثير مباشر على اسعار الاوراق المالية واي تذبذب في عرض النقد يؤدي إلى تذبذبات في أسعار الأسهم الذي تنعكس مباشرة على القيمة السوقية (العاني، 2002: 35).
- 4. السيولة:** يشير مصطلح السيولة الى سرعة تحويل الموجودات إلى نقد بدون اي خسارة في القيمة (Ross et al, 2010: 22) فالسيولة من العوامل التي تؤثر في القيمة السوقية للمصرف، إذ تعد المصارف ذات سيولة عالية عندما تكون قادرة على الدخول في أسواق جديدة او المساهمة في مشاريع قائمة. وفي نفس الوقت قد تؤثر السيولة بشكل سلبي في القيمة السوقية للمصرف إذا ولم توظف السيولة المصرفية في مجالات استثمارية مناسبة (زياد، 2016: 202).

المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي للبحث

أولاً: وصف وتشخيص متغيرات البحث

يمكن ملاحظة ان البحث يهدف إلى اختبار فرضية أثر المتغير المستقل في المتغير التابع، وذلك بغرض تحليل الاثر بين الكفاءة المصرفية (المتغير المستقل) القيمة السوقية (المتغير التابع)، حيث يتنبأ الفرض الثاني بتحليل علاقة الارتباط بين الكفاءة المصرفية والقيمة السوقية.

ثانياً: أدوات قياس المتغير المستقل (الكفاءة المصرفية) والمتغير التابع (القيمة السوقية)

يعد مؤشر الكفاءة المصرفية المتغير المستقل للبحث والذي يشير الى مدى تأثيره في متغير القيمة السوقية والتي يمكن قياسه عن طريق اختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية الأولى " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الكفاءة المصرفية في القيمة السوقية للمصارف عينة البحث"
- الفرضية الرئيسية الثانية " يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية لمؤشرات الكفاءة المصرفية في القيمة السوقية للمصارف عينة البحث"

جدول رقم (1) نتائج الاختبارات الإحصائية لمؤشرات الكفاءة المصرفية والقيمة السوقية في المصرف العراقي الاهلي

القيمة السوقية									المتغير المعتمد
المتغير المستقل	الفا α	بيتا β	معامل الارتباط بيرسون	قيمة T المحسوبة	Sin	قيمة F المحسوبة	Sin	معامل التحديد R^2	القرار الاحصائي
مؤشر الكفاءة لمصرفية	1.3	X1.1=0.046	0.074a	4.112	2.262	5.12	0.137	0.4902	رفض فرضية العدم
		X1.2=3.901							
		X1.3=1.390							
		X1.4=0.221							

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي JASP، عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 5\%$)

تشير قيم المعلومات التقديرية (الفا وبيتا) الواردة في الجدول (1) ان معادلة الانحدار التقديرية كانت معنوية، وهي تفسر ما مقدار (49.02%) فقط من علاقة الأثر بين مؤشرات الكفاءة المصرفية (نسب الربحية X1.1 ونسب السيولة X1.2 ونسبة كفاية راس المال X1.3 ونسبة التوظيف X1.4) والقيمة السوقية للمصرف الأهلي العراقي، اذ يتضح من النموذج المقدر وجود علاقة ارتباط بلغت (0.074) بين المتغيرات الاربعة المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع القيمة السوقية عند مستوى أهمية (0.05) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.112) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة البالغة (2.262) وبلغت قيمة p-value (0.000) وهي ذات دلالة إحصائية، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.12) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة البالغة (0.137) وبلغت قيمة p-value (0.000) وهي ذات دلالة إحصائية. مما تؤكد نتائج هذه الاختبارات على المعنوية الإحصائية للمتغير المستقل، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم وعدم رفض الفرضية البديلة.

عند اختبار هل يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية باستخدام اختبار (Durbin - Watson) حيث يشير اختبار (Durbin - Watson) الى ان قيمة الاختبار بلغت (1.84) وهذه القيمة تقع في منطقة قبول القرار ضمن نتائج تحليل الانحدار، حيث يمكن مقارنة اختبار (Durbin - Watson) مع القيمة الجدولية العليا والقيمة الجدولية الدنيا والبالغة (dl=0.376, du=2.414) يمكن ملاحظة ان قيمة اختبار (Durbin - Watson) تقع بين (du و du - 4) وكانت الأقرب الى (2) مما يشير الى ان قيمة الاختبار قد تجاوزت الحدود بنجاح. بالتالي يمكن اعتبار ان نموذج الانحدار خال من مشكلة الارتباط الذاتي بين بيانات المصرف الأهلي العراقي خلال مدة البحث.

جدول رقم (2) نتائج الاختبارات الإحصائية لمؤشرات الكفاءة المصرفية والقيمة السوقية في المصرف التجاري العراقي

القيمة السوقية									المتغير المعتمد
القرار الاحصائي	معامل التحديد R ²	Sin	قيمة F المحسوبة	Sin	قيمة T المحسوبة	معامل الارتباط	بيتا β	الفا α	المتغير المستقل
رفض فرضية العدم	0.364	3.28	19.535	2.812	8.341	0.812	X1.1=2.083	0.321	مؤشرات الكفاءة لمصرفية
							X1.2=0.215		
							X1.3=1.060		
							X1.4=0.011		

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي JASP، عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 5\%$)

تشير قيم المعلمات التقديرية (الفا وبيتا) الواردة في الجدول (2) ان معادلة الانحدار التقديرية معنوية، وهي تفسر ما مقدار (36.4%) فقط من علاقة الأثر بين (نسب الربحية X1 ونسب السيولة X2 ونسبة كفاية راس المال X3 ونسبة التوظيف X4) مع القيمة السوقية للمصرف التجاري العراقي، اذ يتضح من النموذج المقدر وجود علاقة ارتباط بلغت (0.812) بين المتغيرات المستقلة الاربعة والتي تؤثر في المتغير التابع القيمة السوقية عند مستوى أهمية (0.05) حيث بلغت قيمة (T) المحتسبة (2.236) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة البالغة (2.812) وبلغت قيمة p-value (0.001) وهي ذات دلالة إحصائية، كما بلغت قيمة (F) المحتسبة (9.035) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة البالغة (3.228) وبلغت قيمة p-value (0.001) وهي ذات دلالة إحصائية، مما تؤكد نتائج هذه الاختبارات على معنوية المتغيرات المستقلة، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم وعدم رفض الفرضية البديلة.

يشير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية باستخدام اختبار (Durbin - Watson) ان اختبار (Durbin - Watson) بلغت (2.104) وهذه القيمة تقع في منطقة قبول الفرضية الصفرية وعدم قبول الفرض البديل ضمن نتائج تحليل الانحدار، حيث يمكن مقارنة اختبار (Durbin - Watson) مع القيمة الجدولية العليا والقيمة الجدولية الدنيا البالغة (dl=0.376, du=2.414) يمكن ملاحظة ان قيمة اختبار (Durbin - Watson) تقع بين (du و du - 4) وكانت الأقرب الى (2) مما يشير الى ان قيمة الاختبار قد تجاوزت الحدود بنجاح. بالتالي يمكن اعتبار ان نموذج الانحدار خال من مشكلة الارتباط الذاتي بين بيانات المصرف التجاري العراقي خلال مدة البحث.

جدول رقم (3) نتائج الاختبارات الإحصائية لنسب الكفاءة المصرفية ومؤشر القيمة السوقية في مصرف الخليج التجاري

القيمة السوقية								المتغير المعتمد	
القرار الاحصائي	معامل التحديد R ²	Sin	قيمة F المحسوبة	Sin	قيمة T المحسوبة	معامل الارتباط	بيتا β	الفا α	المتغير المستقل
رفض فرضية العدم	0.3564	4.121	10.37	3.165	5.441	0.636	X1.1=0.044	0.0297	مؤشرات الكفاءة المصرفية
							X1.2=2.049		
							X1.3=0.241		
							X1.4=0.160		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي JASP، عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 5\%$)

تشير قيم المعلمات التقديرية (الفا وبيتا) الواردة في الجدول (3) ان معادلة الانحدار التقديرية قد اجتازت الاختبارات الإحصائية والقياسية بنجاح، حيث توضح العلاقة بين (نسب الربحية X1.1 ونسب السيولة X1.2 ونسبة كفاية راس المال X1.3 ونسبة التوظيف X1.4) مع القيمة السوقية، اذ يتضح من النموذج المقدر وجود علاقة ارتباط بلغت (0.636) بين المتغيرات المستقلة الاربعة والتي تؤثر في المتغير التابع القيمة السوقية عند مستوى أهمية (0.05) اذ بلغت قيمة (T) المحتسبة (5.441) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة البالغة (3.165) وبلغت قيمة p-value (0.009) وهي ذات دلالة إحصائية، كما بلغت قيمة (F) المحتسبة (10.37) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة البالغة (4.121) عند مستوى أهمية (0.05) في حين ان نسبة معامل التحديد R^2 قد بلغت (53.64%) وبلغت قيمة p-value (0.009) وهي ذات دلالة إحصائية. مما يعني ان المعلمات التقديرية في معادلة الانحدار تفسر ما نسبته (25.64%) فقط اما المتبقي أكثر من (45%) يمكن ان يعود الى عوامل أخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي وذلك لعدم قابليتها على القياس. مما تؤكد نتائج هذه الاختبارات على معنوية المتغيرات المستقلة، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم وعدم رفض الفرضية البديلة.

يشير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية باستخدام اختبار (Durbin - Watson) ان اختبار (Durbin - Watson) بلغت (2.095) وهذه القيمة تقع في منطقة قبول الفرضية الصفرية وعدم قبول الفرض البديل ضمن نتائج تحليل الانحدار، حيث يمكن مقارنة اختبار (Durbin - Watson) مع القيمة الجدولية العليا والقيمة الجدولية الدنيا البالغة (dl=0.376, du=2.414) يمكن ملاحظة ان قيمة اختبار (Durbin - Watson) تقع بين (du و du - 4) وكانت الأقرب الى (2) مما يشير الى ان قيمة الاختبار قد تجاوزت الحدود بنجاح. بالتالي يمكن اعتبار ان نموذج الانحدار خال من مشكلة الارتباط الذاتي بين بيانات مصرف الخليج التجاري خلال مدة البحث.

جدول رقم (4) نتائج الاختبارات الإحصائية لنسب الكفاءة المصرفية ومؤشر القيمة السوقية في مصرف الائتمان

المتغير المستقل	القيمة السوقية								المتغير المعتمد
المتغير المستقل	الفـا α	بيتـا β	معامل الارتباط	قيمة T المحسوبة	Sin	قيمة F المحسوبة	Sin	معامل التحديد R^2	القرار الاحصائي
مؤشرات الكفاءة لمصرفية	0.326	X1.1=0.271	0.4921	10.26	11.131	72.07	3.61	0.6370	رفض فرضية العدم
		X1.2=0.840							
		X1.3=2.326							
		X1.4=0.412							

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي JASP، عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 5\%$)

تشير قيم المعلمات التقديرية (الفا وبيتا) الواردة في الجدول (4) ان معادلة الانحدار التقديرية قد معنوية، وهي تفسر ما مقدار (63.70%) فقط من العلاقة بين (نسب الربحية $X1.1$ ونسب السيولة $X1.2$ ونسبة كفاية راس المال $X1.3$ ونسبة التوظيف $X1.4$) مع القيمة السوقية، اذ يتضح من النموذج المقدر وجود علاقة ارتباط بلغت (0.492) بين المتغيرات المستقلة الاربعة والتي تؤثر في المتغير التابع القيمة السوقية عند مستوى أهمية (0.05) حيث بلغت قيمة (T) المحتسبة (10.26) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة البالغة (11.131) وبلغت قيمة p-value (0.004) وهي ذات دلالة إحصائية، كما بلغت قيمة (F) المحتسبة (72.07) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة البالغة (3.61)، وبلغت قيمة p-value (0.004) وهي ذات دلالة إحصائية، مما تؤكد نتائج هذه الاختبارات على معنوية المتغيرات المستقلة، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم وعدم رفض الفرضية البديلة.

يشير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية باستخدام اختبار (Durbin - Watson) ان اختبار (Durbin - Watson) بلغت (1.989) وهذه القيمة تقع في منطقة قبول الفرضية الصفريية وعدم قبول الفرض البديل ضمن نتائج تحليل الانحدار، حيث يمكن مقارنة اختبار (Durbin - Watson) مع القيمة الجدولية العليا والقيمة الجدولية الدنيا البالغة (dl=0.376, du=2.414) يمكن ملاحظة ان قيمة اختبار (Durbin - Watson) تقع بين (du و du - 4) وكانت الأقرب الى (2) مما يشير الى ان قيمة الاختبار قد تجاوزت الحدود بنجاح. بالتالي يمكن اعتبار ان نموذج الانحدار خال من مشكلة الارتباط الذاتي بين بيانات المصرف الائتمان العراقي خلال مدة البحث.

جدول رقم (5) نتائج الاختبارات الإحصائية لنسب الكفاءة المصرفية والقيمة السوقية في مصرف الشمال

القيمة السوقية									المتغير المعتمد
القرار الاحصائي	معامل التحديد R ²	Sin	قيمة F المحسوبة	Sin	قيمة T المحسوبة	معامل الارتباط	بيتا β	الفا α	المتغير المستقل
رفض فرضية العدم	0.7156	2.696	12.891	1.032	4.671	0.273	X1.1=1.014	0.262	مؤشرات الكفاءة المصرفية
							X1.2=0.732		
							X1.3=2.573		
							X1.4=0.1919		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي JASP، عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 5\%$)

يوضح الجدول (5) ان قيم المعلمات التقديرية (الفا وبيتا) لمعادلة الانحدار التقديرية قد معنوية، ومعامل التحديد يفسر ما مقدار (71.56%) فقط من العلاقة بين (نسب الربحية $X1.1$ ونسب السيولة $X1.2$ ونسبة كفاية راس المال $X1.3$ ونسبة التوظيف $X1.4$) مع القيمة السوقية، اذ يتضح من النموذج المقدر وجود علاقة ارتباط بلغت (0.273) بين المتغيرات المستقلة الاربعة والتي تؤثر في المتغير التابع القيمة السوقية عند مستوى أهمية (0.05)، حيث بلغت قيمة (T) المحتسبة (4.671) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة البالغة (1.03)، كما بلغت قيمة (F) المحتسبة (12.891) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة البالغة (2.69) عند مستوى أهمية (0.05) مما تؤكد نتائج هذه الاختبارات على معنوية المتغيرات المستقلة، وهذا ما يدعو الى رفض فرضية العدم وعدم رفض الفرضية البديلة.

يشير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية باستخدام اختبار (Durbin - Watson) ان اختبار (Durbin - Watson) بلغت (1.946) وهذه القيمة تقع في منطقة قبول الفرضية الصفريية وعدم قبول الفرض البديل ضمن نتائج تحليل الانحدار، حيث يمكن مقارنة اختبار (Durbin - Watson) مع القيمة الجدولية العليا والقيمة الجدولية الدنيا البالغة (dl=0.376, du=2.414) يمكن ملاحظة ان قيمة اختبار (Durbin - Watson) تقع بين (du و du - 4) وكانت الأقرب الى (2) مما يشير الى ان قيمة الاختبار قد تجاوزت الحدود بنجاح. بالتالي يمكن اعتبار ان نموذج الانحدار خال من مشكلة الارتباط الذاتي بين بيانات لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار خلال مدة البحث.

الجدول (6) مؤشرات الكفاءة المصرفية

نسبة كفاية راس المال	نسبة التوظيف	السيولة النقدية	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	السنة	اسم المصرف
0.55	0.53	0.91	0.02	0.04	2011	مصرف التجاري العراقي
0.49	0.50	0.90	0.04	0.07	2012	
0.59	0.38	0.91	0.02	0.04	2013	
0.63	0.69	0.92	0.02	0.03	2014	
0.66	0.63	0.91	0.02	0.02	2015	
0.65	0.67	0.91	0.01	0.01	2016	
0.61	0.68	1.02	0.02	0.04	2017	
0.54	0.58	0.88	0.02	0.03	2018	
0.61	0.45	1.05	0.01	0.02	2019	
0.50	0.32	0.95	0.06	0.12	2020	
0.58	0.54	0.94	0.02	0.04	المجموع	
0.57	0.09	0.68	0.02	0.03	2011	الأهلي العراقي
0.46	0.01	0.77	0.05	0.12	2012	
0.31	0.06	0.77	0.03	0.10	2013	
0.43	0.02	0.69	0.01	0.03	2014	
0.49	0.00	0.59	0.01	0.02	2015	
0.47	0.00	0.65	0.01	0.03	2016	
0.50	0.01	0.66	0.01	0.02	2017	
0.45	0.01	0.67	- 0.01	-0.02	2018	
0.41	0.00	0.57	0.02	0.04	2019	
0.31	0.01	0.45	0.03	0.08	2020	
0.42	0.02	0.63	0.02	0.04	المجموع	
0.34	0.55	0.95	0.04	0.12	2011	مصرف الائتمان العراقي
0.31	0.68	0.96	0.05	0.14	2012	
0.33	0.68	0.98	0.02	0.07	2013	
0.46	0.68	0.98	0.02	0.05	2014	
0.49	0.66	0.97	0.02	0.04	2015	
0.46	1.10	0.98	0.01	0.01	2016	
0.66	0.63	1.26	0.01	0.02	2017	
0.63	0.61	0.82	0.01	0.02	2018	
0.57	0.12	0.98	- 0.01	-0.01	2019	
0.56	0.00	0.97	- 0.01	-0.01	2020	
0.48	0.57	0.98	0.02	0.04	المجموع	
0.33	0.39	0.64	0.04	0.11	2011	مصرف الخليج التجاري
0.35	0.04	0.42	0.09	0.24	2012	
0.39	0.09	0.55	0.07	0.18	2013	

0.42	0.10	0.54	0.05	0.12	2014	
0.40	0.23	0.51	0.02	0.04	2015	
0.43	0.29	0.53	0.01	0.03	2016	
0.39	0.31	0.53	0.06	0.15	2017	
0.40	0.27	0.53	0.05	0.11	2018	
0.57	0.22	0.64	- 0.01	0.02	2019	
0.56	0.42	0.93	- 0.01	0.01	2020	
0.42	0.23	0.57	0.04	0.09	المجموع	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
0.24	0.02	0.49	0.05	0.20	2011	
0.17	0.01	0.57	0.04	0.25	2012	
0.20	0.04	0.57	0.03	0.16	2013	
0.22	0.04	0.59	0.01	0.03	2014	
0.36	0.06	0.29	- 0.01	-0.02	2015	
0.39	0.09	0.43	- 0.03	-0.07	2016	
0.94	0.06	0.33	0.00	0.00	2017	
0.74	0.09	0.35	0.00	0.00	2018	
0.73	0.09	0.35	0.00	0.00	2019	
0.74	0.09	0.35	0.00	0.00	2020	
0.41	0.05	0.46	0.01	0.03	المجموع	

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Excel

أظهرت النتائج جدول (6) أن كل من المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري حققت في مؤشر الربحية (العائد على حقوق الملكية)، بينما تحققت قيم سالبة كل المصرف الأهلي العراقي في سنة 2018 ومصرف الشمال في سنة 2015 و2016 ومصرف الائتمان في سنة 2019 و2020، تشير هذه النتائج على قدرة المصارف على توليد أرباح الاستثمار من حقوق الملكية المصرفية، من خلال هذه النسبة يمكن تقييم المصرف من خلال تركيزه على العوائد التي يحققها، فضلا عن تركيز المصرف على المخاطر التي قد يتعرض إليها والتي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في أداء المصرف وبالتالي قد تؤثر سلبا على القيمة السوقية.

أظهرت النتائج جدول (6) أن المصرف التجاري العراقي حقق قيم موجبة في مؤشر الربحية (العائد على الموجودات)، بينما تحققت قيم سالبة كل من مصرف الخليج التجاري سنة 2019 و2020 والمصرف الأهلي العراقي في سنة 2018 ومصرف الشمال في سنة 2015 و2016 ومصرف الائتمان في سنة 2019 و2020، حيث تشير نسبة العائد على الموجودات قدرة المصرف على استخدام موجوداته في عمليات استثمارية متنوعة بتنوع موجوداته المنتجة.

أظهرت النتائج جدول (6) أن كل من المصرف التجاري العراقي حقق قيم موجبة عالية في مؤشر السيولة النقدية في سنة 2017 حيث بلغت (1.02) وفي سنة 2019 (1.05) وكذلك مصرف الائتمان حقيق بلغت (1.26)، بينما تحققت بقية المصرف نسبة سيولة ضمن المدى المستقر على مدى سنوات البحث، ارتفاع نسبة السيولة قد يؤثر سلبا على قدرة المصرف في جني الأرباح طويلة الأجل إلا أنها قد تمنح المصرف ثقة الزبائن عند تلبية طلبات السحب اليومية والمفاجئة على الودائع.

أظهرت النتائج جدول (6) أن مصرف الائتمان الأهلي حقق قيم عالية في مؤشر التوظيف في سنة 2016 حيث بلغت (1.10) ولكن انخفضت هذه النسبة إلى (0.00) في سنة 2010، بينما لم تحقق باقي المصارف نسب توظيف ضمن المدى المستقر على مدى سنوات البحث أما مصرف الأهلي العراقي فقد بلغت نسب التوظيف (0.00) في سنة 2015 و2016 و2019، حيث تشير ارتفاع هذه النسبة إلى قدرة المصرف بعض المصارف على توظيف الأموال المتاحة لتلبية القروض، بينما مصارف أخرى كانت تواجه طلبات سحب عالية على الودائع.

أظهرت النتائج جدول (6) أن نسبة كفاية رأس المال التي تحدها المصارف كانت مرتفعة جدا لجميع المصارف عينة البحث، ارتفاع نسبة كفاية رأس المال في بعض المصارف خلال سنوات البحث يشير إلى قدرة مالية جيدة للمصارف عينة

البحث في مواجهة المخاطر المحتملة، حيث ان بعض منها قد تجاوزت النسبة المعيارية التي حددتها مقررات بازل والبالغة (8%) وكذلك النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (12%).

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تشير النتائج في جدول (6) قدرة بعض المصارف على تحقيق عوائد استثمارية من حقوق الملكية المصرفية، لذا توضح هذه النسبة إمكانية تقييم المصرف من خلال تركيزه على العوائد التي يحققها، ومن خلال تركيز المصرف على المخاطرة بشئ أنواعها والتي قد تنعكس على أداء المصرف وبالتالي قد تؤثر سلباً على القيمة السوقية.
2. أظهرت النتائج جدول (6) ان بعض المصارف حقق قيم موجبة في مؤشر الربحية (العائد على الموجودات)، حيث تشير نسبة العائد على الموجودات قدرة المصرف على قدرة المصرف في استخدام موجوداته في عمليات استثمارية متنوعة بتنوع موجوداته المنتجة على خلاف المصارف الأخرى لعينة البحث.
3. أظهرت النتائج جدول (6) أن كل من المصرف التجاري العراقي ومصرف الائتمان قد حققا قيم موجبة عالية في مؤشر السيولة النقدية في سنة 2017 وفي سنة 2019 (1.05)، بينما يظهر الجدول لم تحقق بقية المصرف نسبة سيولة ضمن المدى المستقر على مدى سنوات البحث، الا ان ارتفاع نسبة السيولة يعد مؤشراً سلباً في قدرة المصرف على تحقيق الأرباح طويلة الاجل من جهة ولكنها قد تمنح المصرف ثقة الزبائن عند تلبية طلبات السحب اليومية والمفاجئة على الودائع.
4. تشير نتائج جدول (6) أن أغلبية المصارف عينة البحث لم تحقق نسب توظيف ضمن المدى المستقر على مدى سنوات البحث استثناء مصرف الائتمان الذ حقق نسبة عالية (0)، ومصرف الأهلي العراقي فقد بلغت نسب التوظيف (0.00)، حيث تدل هذه النسبة على قدرة المصرف على توظيف الأموال المتاحة لتلبية القروض.
5. توضح نتائج جدول (6) ان نسبة كفاية رأس المال التي تحددها المصارف كانت مرتفعة جداً لجميع المصارف عينة البحث، حيث يشير هذه النسبة الى قدرة مالية جيدة للمصرف في مواجهة المخاطر المحتملة.
6. على الرغم من قيام المصارف التجارية بالاهتمام بجودة الخدمات المصرفية والسعي لتطويرها الا انها لا تزال تعتمد على الخدمات التقليدية المقتصرة على قبول الودائع ومنح القروض الميسرة وليس القروض الاستثمارية.
7. اعتماد المصارف التجارية عينة البحث على عدد قليل من الفروع في كل محافظة وقد ينحصر عدد الفروع المصرفية في محافظات معينة دون الأخرى.
8. تظهر نتائج البحث ان معظم المصارف التجارية الخاصة تتمتع بشئ بسيط بما يعرف بالكفاءة التكنولوجية وهذا قد لا تحسن التوليفة بين المدخلات كالديون وحجم القروض، صافي الناتج المصرفي وبين مخرجات المصرف.
9. تظهر نتائج المؤشرات التي تم استخدامها في البحث ان أداء المصارف عينة البحث كان ضعيف مما يعني ان هذه المصارف لم تكن قادرة على إدارة موجوداتها الحقيقية والمالية بالشكل الذي يهيئ لها كفاءة عالية في استثمار تلك الموجودات الذي قد ينعكس إيجابياً على القيمة السوقية وهذا ما يتفق مع فرضية البحث الرئيسة الأولى.

ثانياً: التوصيات

عند الاعتماد على الجانب النظري والجانب التطبيقي في البحث يمكن تلخيص اهم ما توصل اليه البحث:

1. سعي المصرف في البحث عن الأساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة لاستخدام حقوق الملكية في مجال الاستثمارات المنتجة.
2. سعي المصرف الى استثمار موجوداته في محافظ استثمارية متنوعة للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها ومحاولة لإيجاد الحلول المناسبة لتخفيف المخاطر المحتملة.
3. إقامة الدورات التدريبية للأشخاص العاملين في المصرف حول كيفية إدارة السيولة النقدية في مجال الاستثمارات طويلة الاجل المنتجة للأرباح.
4. ينبغي على المصارف تبني سياسات اقراض واضحة لدى العاملين لغرض تحقيق التوازن بين عمليات توظيف الأموال التي تحقق العوائد العالية للمصرف وبين توفير السيولة اللازمة لعمليات السحب المفاجئة.
5. التزام المصارف بنسبة كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل ونسبة البنك المركزي العراقي وعدم تخفيض هذا النسب كونها تمثل الدعامة الأولى لحماية رأس المال فضلاً عن تحقيق هذه النسبة لها مش امان لدى المودعين الذي قد يعزز ربحية المصرف في مختلف الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها البلاد.

6. ضرورة اهتمام المصارف التجارية مواكبة المصارف التي تقدم خدمات مصرفية حديثة بجودة عالية الذي من الممكن ان ينعكس على القيمة السوقية لها.
7. يتوجب على المصارف السعي الجاد لزيادة فروع المصارف في بقع جغرافية متنوعة بهدف جذب المزيد من الزبائن والمستثمرين والوصول للخدمات المصرفية بسهولة لتعزيز جميع مؤشرات الكفاءة المصرفية.
8. ضرورة استفادة المصارف الخاصة من مؤشرات الكفاءة المصارف المنافسة ومستويات التحسين في المدخلات والمخرجات لديها والتي قد تحصل عليها من خلال نماذج الادخالي ونماذج الاخراجي لمعرفة القيمة السوقية المصارف التي تحقق مؤشر كفاءة جيد.
9. الاهتمام بالمهارات الإدارية في مراكز المصارف او الفروع القادرة على إدارة الموجودات الحقيقية والمالية بكفاءة أعلى من المصارف الأخرى بالشكل الذي يدعم قدراتها التنافسية.

المصادر

1. حسن، سيدة احمد: (2019) قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA، قسم المحاسبة، أكاديمية المستقبل، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة.
2. عبد الرضا، مصطفى سلام والكريم، حيدر محمد وعيال، علياء كاظم: (2022)، انظمة التسويات المصرفية الالكترونية ودورها في تعزيز الكفاءة المصرفية، مجلة وارث العلمية، المجلد 4، العدد 9.
3. عبد الله، غيث اركان: (2019)، تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج Modified DuPont، مجلة الدنانير، العدد 26.
4. زياد، هدى سلمان: (2016)، تأثير جودة الارباح على القيمة الحقيقية للأسهم وقيمة الشركة دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بحث منشور، مجلة التقني، المجلد 29، العدد 1.
5. عطار، رانيا: (2013)، قياس كفاءة المصارف الإسلامية السوري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
6. العيسى، محمد والعيشات، محمد والقضاة، ليث: (2016)، العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم دراسة تطبيقية مسحية على القطاعات المدرجة في بورصة عمان، جامعة البليدة 2، الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية دورية دولية علمية محكمة مفهرسة ELSSN: 2600-6820، العدد 17.
7. الهاشمي ليلي عبد الكريم والجبوري، جمال هداش: (2017)، مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية وأثرها على القيمة السوقية للمصارف- دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والاهلية في العراق، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي لجمعية ادارة الاعمال العراقية.
8. العاني، عماد محمد العاني: (2002)، اندماج الأسواق المالية الدولية: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد.
9. Deev, Oleg: (2011), Methods OF Bank Valuation: A Critical Overview, Financial Assets and Investing, No. 3.
10. Neal, bill & Trefor, Mcelory: (2004), Business financial based approach, 1 ed, England.
11. Fiordelisi, Franco & Molyneux, Phil: (2010), The determinants of shareholder value in European banking, Journal of Banking & Finance.
12. Gross, S., Banks and Shareholder Value, An Overview of Bank Valuation and Empirical Evidence on Shareholder Value for Banks, Unpublished Dissertation, Deutscher Universitäts-Verlag, Germany, 2006.
13. Pradhan R. Shyam and Dahal Subash: (2016), Factors Affecting the share Price: Evidence from Nepalese Commercial Banks .Available at :<http://ssrn.com/abstract>
14. Shubiri, F. N. (2010). Analysis the determinants of market stock price movements: An empirical study of Jordanian commercial banks. International Journal of Business and Management, 5(10), 138-147.
15. Kieso D., and Warfield T: (2014), Intermediate Accounting, 15th, New York, John, Wiley's sons, Inc.
16. Fisher, I. (1930). The theory of interest. NewYork: Macmillan. Journal of monetary Economic, 19(1), 3-24
17. Robins, Stephen, P., Organization Theory, 3rd . Ed., U.S.A., Prentice- Hall, N. J, 1990. 9. Rosse, Stephen, et al., Essentials of Corporate Finance, McGraw-Hall Companies, U.S.A, 1996.
18. Gerlof, E., A., Organization Theory and Design Strategic Approach for Management, McGraw-Hill Inc, N., Y., 1985.
19. Ross, Stephen A. & Wester field, Randolph W. & Jordan, Bradford D., Fundamentals of Corporate Finance, 9th ed, McGraw-Hill, New York, 2010.
20. Schlichting, Timo: (2008) Fundamental Analysis, Behavioral Finance and Technical Analysis on the Stock market, 7th ed, GRIN Verlag.